سلطنة عُمان في عيدها الوطني الـ٤١ :

تجليات وإشراقات تدلُّ على عظمة الإنجازات..

فيصل الشبيبي

يحتفلُ الأشقاءُ في سلطنة عُمان اليوم الجمعة الثامن عشر من نوفمبر بعيدهم الوطني الحادي والأربعين وبما تحققَ لوطنهم من إنجازات على مدى أربعة عقود من النهضة الشاملة حيث لا يمرُ عامٌ إلاّ وعجلة التنمية والبناء تسيرُ إلى الأمام بكل ثبات وإصرار على المضي قدماً نحو الأفضل بما يعودُ على بلدهم بالخير والنماء.

أما ما يميزُ احتفالات هذا العام عن سابقاته فهو بالإضافة إلى القفزات النوعية في المشاريع الاقتصادية يأتي بعد أسابيع من نجاح الدورة السابعة لانتخابات مجلس الشورى ودخول واحد وستين وجهاً جديداً إلى المجلس لأول مرة من إجمالي أربعة وثمانين في انتخابات حرة ونزيهة، ومنح هذا المجلس صلاحيات جديدة ومهمة لم تكن موجودة في السابق في خطوة تهدف إلى تفعيل دوره التشريعي والرقابي إضافة إلى الإعلان عن تقسيم إداري جديد للسلطنة، حيث توسعت محافظات السلطنة إحدى عشرة محافظة بعد أن كانت أربع محافظات فقط.

من سمات أبناء الشعب العُماني الشقيق أنهم يعملون بصمت وهدوء لأن ما يهمهم هو أن يروا إنجازاتهم شاهدة على بذلهم وعطائهم كونها ستتحدث عن نفسها وتبرز عظمة ذلك الإنسان.

أما أنصع صورة استطاع المواطنُ العُمانيُ أن يقدمها للآخرين فتتمثل في حبه لوطنه وتفانيه في خدمته وتقديم الصورة المشرقة له.

وكما يقال : (ليس من رأى كمن سمع) فأن من ينظر إلى نماذج من تلك الانجازات على أرض الواقع لا يمكنه إلا التحدث بإعجاب وإنصاف أمام ما رآه من تطور هائل في البنية الأساسية من طرق وجسور وتخطيط حضري ومناطق صناعية، والأهم من ذلك كله هو رقي الشعب الشقيق في تعامله ودماثة أخلاقه ولطف معشره واهتمامه بالأحداث الساخنة في محيطه الإقليمي والعربي وأمنياته بالخير والسلام والاستقرار لكل أشقائه، واللافت للنظر أيضاً ذلك التناغم الكبير والانسجام وواحدية الثقافة بين المواطنين وهذا يدل دلالة واضحة على نجاح العملية التعليمية فيشعر الانسان أن جميع أبناء سلطنة عمان تخرجوا من مدرسة واحدة ولم ينخدعوا ببهرج التطور الذي جاءت به العولمة رغم مواكبتهم الحداثة التقنية والمعلوماتية، فهم حريصون على الربط بين الأصالة والمعاصرة فتراهم متمسكين بقيمهم وعاداتهم وتقاليدهم كما أنهم منفتحون على التطور الهائل في العلم والمعرفة.

وإذا ما تطرقنا للسياسة الخارجية لسلطنة عمانٍ فنجد أنها ومنذ إحدى وأربعين سنة مضت تسير بثبات وانفتاح كبير على المستويين الإقليمي والدولي حيث يشهد الجميع بذلك كونها تستند إلى مبادئ أساسية قائمة على عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى إضافة إلى بعد نظرها في التعامل مع مختلف التطورات والمواقف، والحفاظ على وشائج العلاقة التاريخية مع الدول التي ترتبط السلطنة معها بشراكات تاريخية، لذلك تحظى باحترام وثقة الجميع كونها لا تنحاز لطرف ضد آخر بل تقف على مسافة واحدة من جميع الأطراف وقد أكد ذلك جلالة السلطان قابوس بقوله : «إن سياستنا الخارجية معروفة للجميع، وهي مبنية على ثوابت لا تتغير، قوامها العمل على استتباب الأمن والسلام والسعادة للبشرية كافة»، حيث تنطلق سياسات السلطنة ومواقفها دائما من أسس وركائز راسخة تقوم على الايمان بالسلام والعمل من أجل تحقيقه، وبناء أفضل العلاقات الممكنة مع كل الاشقاء والاصدقاء في المنطقة وخارجها في إطار من الاحترام المتبادل وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير والتعاون بحسن نية لما فيه خير ومصالح كل دول شعوب المنطقة والعالم، وحل اية خلافات بالطرق السلمية، والالتزام بالقانون الدولي ومبادئه المعروفة، كما أن المواقف العمانية تتسم بالهدوء والإتزان، والصراحة والشفافية، الأمر الذي يسهم بالتأكيد في بناء علاقات طيبة ومتنامية تدعم التنمية الوطنية من ناحية، وتعزيز جهود تحقيق السلام والأمن والاستقرار في ربوع المنطقة من ناحية ثانية.

ومن ثمار هذه السياسة المتوازنة والحكيمة حصول السلطنة على المركز ٤١ عالميا في مؤشر السلام العالمي لعام ٢٠١١ الذي أصدره معهدُ الاقتصاد والسلام الذي يتخذ من مدينة سيدني الاسترالية مقراً له ووضع المؤشرُ السلطنة ضمن قائمة الدول التي تتمتع بدرجة عالية من السلام وتصدرته أيسلندا يليها نيوزيلاندا ثم اليابان، وقد احتلت المركز الرابع عربيا.

أما على الصعيد الشوروي والديمقراطي فلم تكن سلطنة عُمان غائبة عن هذا النهج حيث جرت أول انتخابات لمجلس الشورى عام ثلاثة وتسعين، إلاّ أنها تسير بخطى مدروسة وممنهجة في مسيرتها الشوروية من خلال التدرج البناء لتعزيز العمل الديمقراطي واستثماره كعمل تنافسي هدفه الأول والخير هو البناء والتطور والنماء، ويلاحظ ذلك جلياً من خلال إدخال تعديلات جديدة على القانون الانتخابي في كل دورة حتى وصلت إلى ما هي عليه اليوم وأصبح للمجلس دور فاعل في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكانت انتخابات الدورة السابعة التي جرت الشهر الماضي خير شاهد على نضج العملية الديمقراطية وشهد كل من راقبها أو تابعها عن كثب بقيمتها الحقيقية التي تنعكس على الوطن والشعب، وتوج ذلك جلالة السلطان قابوس بمنح المجلس صلاحيات واسعة أبرزها : استجواب وزراء الخدمات، ودراسة القوانين التي تحيلها إليه الحكومة وكذلك إعداد مشاريع القوانين ودراسة الاتفاقات التجارية والاجتماعية مع الدول والجهات الخارجية إضافة إلى انتخاب هيئة رئاسة المجلس.

يشار إلى أنه تم انتخابُ أعضاء مجلس الشورى الـ٨٤ الشهر الماضي بنسبة مشاركة وصلت إلى ٧٦٪، ووفق نظام تصويت الكتروني اعتمدت فيه البصمة الآلية بدلاً من بصمة الحبر، وأسفرت نتائجه عن دخول ٦١ عضواً جديداً إليه، أي بنسبة تزيد عن ٧٢٪. وللمرة الأولى منذ إنشاء هذا المجلس قام أعضاؤه بانتخاب رئيسهم في حين كانت رئاسة مجلس الشورى تتم في السابق بالتعيين من جانب السلطان قابوس ..

وإلى جانب مجلس الشورى هناك مجلس الدولة الذي يعين السلطان قابوس أعضاءه من بين الوزراء ووكلاء الوزارات والسفراء السابقين، إضافة إلى شخصيات ثقافية واقتصادية واجتماعية. ويضم المجلس ٨٣ عضواً (تنص التعديلات الدستورية الجديدة على أن لا يزيد عدد أعضائه عن عدد أعضاء مجلس الشورى)، بينهم ١٥ امرأة، ووفق التعديلات الجديدة يتمتع أعضاء (مجلس عمان) الذي يضم مجلسي الشورى والدولة بحصانة تمنع مؤاخذتهم في ما يبدون من آراء ومواقف ضمن اختصاصهم، وتستمر فترة عمل المجلس أربع سنوات.

أما في الجانب التعليمي، فتشهد العملية التعليمية في سلطنة عُمان تطوراً هائلاً، ومن أبرز ذلك وأهمها إنشاء جامعة حكومية مؤخراً تقوم على أسس مدروسة تركز على التخصصات العلمية إضافة إلى جامعة السلطان قابوس التي تخرج منها آلاف الكوادر المؤهلة في جميع التخصصات والتي تعرف بتميز منهجها وكوادرها على مستوى المنطقة.

حيث يحتل التعليم المرتبة الأولى في أجندة الأولويات الوطنية للقيادة العُمانية منذ فجر النهضة المباركة في ٢٣ يوليو ١٩٧٠م، ويأتي إنشاء الجامعة الجديدة في سياق حزمة متكاملة من التوجيهات بغرض الدفع بمسيرة التعليم العالي دفعة نوعية جديدة نحو أفق أرحب، للمساهمة في رفد سوق العمل بكوادر مؤهلة، تُبوِّء السلطنة تصنيفا أفضل بين دول العالم في اهتمامها بالتنمية البشرية من خلال رفع نسبة الاستيعاب للفئة العمرية ١٨-٢٤ سنة، كما أن هذه الجامعة وبالتنسيق مع جامعة السلطان قابوس والجامعات والكليات الخاصة ستسهم في تنشيط حركة البحث العلمي والإبداع والابتكار، وستقدم للمجتمع خدمات تثري الجوانب الثقافية والمعرفية والتدريبية.

ومما تجدر الإشارة إليه هو إيلاء الحكومة العمانية اهتماماً كبيراً بتقنية المعلومات والحكومة الالكترونية باعتبارها المحرك الاساسي لعملية التنمية، وقد حققت السلطنة إنجازاً عالمياً جديداً بفوز ثلاثة مشاريع إلكترونية حكومية بالمراكز الأولى على مستوى العالم في ثلاث فئات لجائزة الأمم المتحدة للخدمة العامة إضافة إلى فوز جمعية أهلية عمانية بالمركز الثاني حيث أحرزت هيئة تقنية المعلومات المركز الأول على مستوى العالم في فئة تطوير إدارة المعرفة في الحكومة، وذلك تقديراً للجهود والبرامج النوعية التي قدمتها الهيئة على صعيد التوعية المجتمعية والبرامج التدريبية لبناء القدرات الوطنية في مجال تقنية المعلومات، ونشر وتعزيز استخدام الحاسوب والإنترنت في المجتمع، كما حصل مشروع البوابة التعليمية التابع لوزارة التربية والتعليم على المركز الأول في جائزة الأمم المتحدة للخدمة العامة عن فئة تحسين تقديم الخدمات العامة واستطاع نظام التوظيف المركزي التابع لوزارة الخدمة المدنية الفوز بالمركز الأول في جائزة الأمم المتحدة للخدمة العامة عن فئة منع ومكافحة الفساد في الخدمة العامة، وحقق مشروع الوحدة المتنقلة لفحص سرطان الثدي التابع للجمعية الأهلية لمكافحة السرطان بالمركز الثاني في الجائزة عن فئة تعزيز إلغاء الفوارق بين الجنسين في مجال الخدمات العامة، ويعد هذا إنجازاً مهماً على المستوى الوطني وثمرة لتضافر الجهود والتعاون الكبير بين الجهات الحكومية، وتقديراً عالياً لجهود هذه المؤسسات في التوظيف الفعال لتقنية المعلومات والاتصال الحديثة لتعزيز وتجويد خدماتها الإلكترونية وتقديمها بسهولة ويسر للمستفيدين، ويعتبر إحراز السلطنة المركز ٤١ في مؤشر الجاهزية الشبكية على مستوى دول العالم في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي الذي صدر حديثاً حول التنافسية في قطاع تقنية المعلومات والذي شمل ١٣٨ دولة انجازا عالميا آخر يضاف للسلطنة خاصة وأن هذا التقرير يعتبر أفضل تقييم على مستوى العالم لمدى تأثير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في عملية التقدم الاقتصادي وتنافسية الدول.

وفيما يتعلق بالجانب التنموي فأن خطة التنمية الخمسية الثامنة "٢٠١١ – ٢٠١٥" تعمل على تعزيز مسيرة النهضة العمانية وتفتح آفاقا جديدة لغد أفضل وأرحب من خلال استهدافها زيادة معدلات النمو الاقتصادي التي تكفل تحسين مستوى معيشة المواطنين وتحقق نقلة نوعية في قطاعات التنويع الاقتصادي من خلال تشجيع الاستثمارات لإقامة مشاريع منتجة في القطاعات التي لها مردود مباشر على كافة مناطق السلطنة وتسهم في توفير المزيد من فرص العمل للقوى العاملة الوطنية، ومن المستجدات التي تمت بالموازنة العامة – إضافة مليار ريال كمخصص للاجراءات المالية التي تمت مؤخرا وس بتحسين مستوى معيشة المواطن وتوفير فرص العمل – الكثير من الدلالات الايجابية والتأكيد على ثوابت التنمية والتخطيط الاقتصادي في السلطنة، وتؤكد الخطة على أهمية سياسة التنويع الاقتصادي في دعم الاقتصاد الوطني، وتكرس السلطنة خلال خطط التنمية السابقة جهوداً ملموسة لتسريع وتيرة تنويع مصادر الدخل من خلال تنمية الأنشطة غير النفطية كالصناعة والسياحة والخدمات وتوفير البنية الأساسية حيث تبلغ مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي بالأسعار الجارية نسبة ٥٤٪ والأنشطة النفطية نسبة ٤٦٪.

ويصل اجمالي تكلفة المشاريع الإنمائية المعتمدة في الخطة الخمسية الحالية (٢٠١١ ـ ٢٠١٥) نحو ١٢ مليار ريال عُماني، منها ٦,٤ مليار ريال عُماني تكلفة المشاريع المستمرة من الخطة الماضية والتي هي قيد التنفيذ، في حين تبلغ تكلفة المشاريع الجديدة والتي من المتوقع أن يبدأ تنفيذها خلال سنوات الخطة وفقا للبرنامج المعتمد نحو ٥,٦ مليار ريال عُماني وتشتمل الخطة على أكثر من ٦٥٠٠ مشروع موزعة على عدة قطاعات هي: الطرق والموانئ والمطارات بتكلفة ٥٧٦٠ مليون ريال وقطاع البلديات الإقليمية والبيئة والصرف الصحي بتكلفة ٢٢٧٩ مليون ريال وقطاع الصحة والتعليم والتدريب المهني بتكلفة ١٣٨١ مليون ريال، وبالاضافة لما سبق هناك قطاع الإسكان والمراكز الاجتماعية بتكلفة ٨٧٥ مليون وقطاع الكهرباء والمياه وسدود التغذية بتكلفة ٩١٠ ملايين ريال وقطاع الإعلام والثقافة ومراكز الشباب بتكلفة ٤٥٣ مليون ريال وقطاع الزراعة والثروة السمكية بتكلفة ٢٢٧ مليون ريال وقطاع السياحة بتكلفة ١٠٥ ملايين ريال وقطاعات إنتاجية وخدمية أخرى بتكلفة ٥٢ مليون ريال.

إن التنويع الاقتصادي يحتل اهمية متزايدة لدى حكومة سلطنة عُمان مع مرور السنوات كونه يقدم الركيزة الاساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني والتي تضمن مستقبله في ظل تحديات لا متناهية تواجه العالم بعضها طارئ مثل الازمات الاقتصادية التي تلاحق العالم منذ سنوات وما يرتبط بها من تذبذب أسعار النفط وبعضها دائم مثل تحرير التجارة العالمية والفتح التدريجي لأسواق مختلف دول العالم امام منتجات وخدمات الدول الاخرى مما يتطلب قيام صناعات وطنية قوية وقادرة على المنافسة وبشكل أساسي تركز خطط التنمية على تحقيق التوازن الاقتصادي والنمو المتواصل عبر اجراء تحويل جذري في تركيبة الاقتصاد القومي من حيث تعدد مصادر الدخل بدلا من الاعتماد وبشكل رئيسي على مصدر واحد غير متجدد هو النفط والذي يتأثر بشكل مباشر بعوامل اقتصادية وسياسية وخارجية بالاضافة للانخفاض التدريجي المتوقع في المخزون النفطي خلال العقود القادمة.

وتعكس الجهود التي تبذلها حكومة سلطنة عمان لتهيئة البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية بما يساهم في ايجاد فرص عمل جديدة والاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا في المجالات المختلفة بالاضافة الى توسيع قاعدة الانتاج وتنويعه وفقا للسياسات المعتمدة في هذا الاطار، إذ أن السلطنة تتمتع بالعديد من المزايا الاستثمارية التي تمكنها من استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية من بينها الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتطبيق نظام اقتصادي حر، والسماح للأجانب بتملك المشروعات بنسبة تصل الى ١٠٠٪، وعدم وجود أية قيود على تحويل الأموال والأرباح للخارج، وعدم وجود ضريبة على دخل الفرد، وقروض ميسرة ذات معدلات فائدة منخفضة وفترات سداد مريحة، واعفاءات ضريبية مجزية على الشركات قد تصل الى ١٠ سنوات.

كما تشهد سلطنة عُمان الشقيقة تطوراً هائلاً في بناء المشاريع الصناعية والتجارية من خلال إقامة المشاريع الضخمة والمدن الصناعية والموانئ والمطارات ومن أبرز تلك المشاريع مشروع تطوير ولاية الدقم بالمنطقة الوسطى على بعد نحو ٦٠٠ كم عن مسقط انشاء ميناء وحوض جاف، ويعد ميناء الدقم واحدا من المشاريع العملاقة التي تشهدها السلطنة حاليا والتي ترفد الاقتصاد الوطني وتساهم في تنويع مصادر الدخل من خلال استقطاب الاستثمارات الضخمة والصناعات الكبرى وما يتبع ذلك من قيام مناطق اقتصادية خاصة، وقد وضعت السلطنة خططا طموحة لميناء الدقم ليكون احد أهم موانئ العالم الكبيرة مع اكتمال مرافقه خصوصا انه سيتضمن خزانات للنفط ليكون بذلك قناة تصدير النفط الخليجي بموقعه المفتوح، وستقام بالميناء العديد من المشاريع الاستراتيجية من بينها تصدير الصخور والمعادن والمواد البتروكيماوية بالإضافة إلى تصدير البضائع العامة، وقد وقعت السلطنة في شهر مارس ٢٠١٠م اتفاقية مع هيئة ميناء "انتويرب" البلجيكي لإدارة وتشغيل ميناء الدقم وبموجب الاتفاقية سيتم تأسيس شركة برأسمال قدره ٤ ملايين ريال عماني تقوم بتشغيل وإدارة الميناء وستكون مناصفة بين الحكومة وهيئة ميناء انتويرب البلجيكي، حيث تم الانتهاء من تنفيذ مشروع الحوض الجاف في نهاية عام ٢٠١٠م.

تونس: لا اتفاق بعد على اسم مرشح توافقي للرئاسة

تونس/ وكالات

لم تعلن الأحزاب التونسية المتفاوضة الثلاثة وهي النهضة و المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديموقراطي، اسم مرشحها التوافقي لرئاسة الجمهورية، مثلما كان مقررا يوم الأربعاء الماضي، بسبب تصريحات أدلى بها الأمين العام لحركة النهضة والمرشح لرئاسة الحكومة حمّادي جبالي، يوم الأحد وأعلن فيها اعتزام الحزب إرساء ما اسماها بالخلافة الرشيدة، وهي تصريحات أثارت تحفظات.

وقد أعلن على إثرها حزب التكتل تعليق مشاركته في المشاورات الحزبية الجارية بانتظار توضيح حزب النهضة المقصود بتصريحات جبالي والتي اعتُبرت مناقضة لبرنامج النهضة الانتخابي، الذي تضمن إقامة دولة جمهورية مدنية.

منظمات: أمريكا تسهل استخدام القنابل العنقودية

اتهم الائتلاف ضد القنابل العنقودية الذي يضم نحو ٣٥٠ منظمة غير حكومية، أمس الأول الولايات المتحدة بالتفاوض حول بروتوكول من شأنه تسهيل استخدام القنابل العنقودية.

وتجري هذه المفاوضات هذا الأسبوع وفي الأسبوع الذي يليه في جنيف في إطار المؤتمر الرابع لدرس الاتفاق حول بعض الأسلحة التقليدية. وأورد بيان أن "الائتلاف حول القنابل العنقودية يعتبر أن مشروع النص ضعيف ويتضمن استثناءات عدة".

وأضاف إن هذا البروتوكول "قد يؤدي إلى زيادة استخدام وانتاج القنابل العنقودية في الدول التي لم تنضم إلى اتفاق الحظر" الذي دخل العام ٢٠١٠م حيز التطبيق والذي لم توقعه واشنطن.

وأوضح ستيف جوس مدير دائرة الأسلحة في منظمة "هيومن رايتس ووتش" ونائب رئيس الائتلاف ضد القنابل العنقودية إن البروتوكول الذي تؤيده الولايات المتحدة يتيح خصوصا للدول استخدام قنابل عنقودية تم تصنيعها ما بعد ١٩٨٠ وتقل نسبة إخفاقها عن واحد في المئة. وأكد جوس أن "الولايات المتحدة تولت قيادة" المفاوضات، لافتا إلى أن روسيا والصين اللتين لم توقعا أيضا اتفاق الحظر، تؤيدان على ما يبدو الاقتراح الأمريكي. من جانبه، أكد هارولد كوه المستشار القانوني لوزارة الخارجية الأمريكية ان اتفاق حظر القنابل العنقودية والاتفاق حول الأسلحة التقليدية "يتكاملان ولا يتناقضان"، مشددا على ان البروتوكول الجديد يسمح للولايات المتحدة وحدها بان تتخلص من مليوني قنبلة ومئة مليون قنبلة عنقودية، ما يوازي ثلث مخزونها.